

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٧٠

ينقل تسمية شركة انجليل التجارية إلى المؤسسة المصرية العامة
الغزل والنسيج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ؛

قرر :

مادة ١ - تنقل تسمية شركة انجليل التجارية المتدججة في الشركة
التجارية الاقتصادية من المؤسسة المصرية العامة للتجارة إلى المؤسسة
المصرية العامة للغزل والنسيج .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر باسم الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (١٦ مايو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه النص الآتي :

"مادة ٣ - تشكل اللجنة برئاسة وزير النقل وعضوية كل من
وكلاء وزارة النقل .

وؤساء مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات العامة التابعة لوزارة
النقل .

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة .

وكيل وزارة الخزانة .

وكيل وزارة الإدارة المحلية .

وكيل وزارة التكوين والتجارة الداخلية .

ممثل عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

المديرين العاملين بالصالح التابعة لوزارة النقل .

مستشار إدارة الفتوى لوزارة النقل .

ثلاثة أعضاء من الأكثرية بينهم وزير النقل .

مادة ٢ - على وزير النقل تنفيذ هذا القرار ما

صدر باسم الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (١٦ مايو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٠

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لشروعات الصرف المنطلي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢
والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن وزارة
الري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة
لمشروعات الصرف المنطلي بدلتا نهر النيل ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٧٠

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٩
بإنشاء اللجنة العليا لشئون النقل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اللجنة
العليا لشئون النقل ؛

وبناء على ما أرنه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٧٠

بتعيين وكيل لوزارة النقل لشئون التخطيط والمتابعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد/ سيف الله زكي عبد الرحمن، وكيلًا لوزارة النقل لشئون التخطيط والمتابعة.

مادة ٢ - على وزير النقل تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (١٦ مايو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٧٠

بتعيين وكيل لوزارة الصحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور عبد العزيز رياض حسن، وكيلًا لوزارة الصحة.

مادة ٢ - على وزير الصحة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (١٦ مايو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قرر:

مادة ١ - تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لشروطات الصرف المغطى بدلتا نهر النيل على النحو التالي:

المهندس الدكتور فؤاد حسين أنطولي، رئيسًا للمجلس من الدرجة الممتازة بمرتب سنوي قدره ٢٠٠٠ جنيه.

المهندس أحمد طه عبد كير، عضوًا ومديرًا عامًا للإدارة العامة لشئون الصرف المغطى والتدريب بدرجة وكيل وزارة.

المهندس محمد جمال الدين زقلول، عضوًا ومديرًا عامًا للإدارة العامة لشئون الصرف العام المكشوف والأعمال المدنية بدرجة وكيل وزارة.

المهندس نجيب فهمي سعيد، عضوًا ومديرًا عامًا للإدارة العامة للبحوث وتقييم الصرف المغطى من الدرجة الأولى قلا بدرجة ومرتب من ميزانية مصالحة الري.

المهندس السيد أحمد سعيد البدرى، عضوًا ومديرًا عامًا للإدارة العامة للشئون الميكانيكية والكهربائية من الدرجة الأولى، قلا بدرجة ومرتب من ميزانية الهيئة العامة لبناء السد العالي.

المهندس قطب فضل سيد الويدى، عضوًا وخبريًا فنيًا للهيئة بمكافأة سنوية قدرها ٧٥٠ جنيهًا مع الترخيص له بالجمع بين هذه المكافأة والمعاش المستحق له لمدة سنتين.

مادة ٢ - يتقاضى رئيس مجلس إدارة الهيئة راتب تمثيل قدره ١٠٠٠ جنيه سنويًا، كما يتقاضى أعضاء المجلس الإدارة من درجة وكيل وزارة راتب التمثيل المقرر لوكلاء الوزارة، ويتقاضى أعضاء مجلس الإدارة من الدرجة الأولى راتب تمثيل قدره ٣٦٠ جنيه سنويًا على أن يسرى على رواتب التمثيل التخفيض المقرر طبقًا للتشريعات الصادرة في هذا الشأن.

مادة ٣ - يتقاضى مهتمو الري الذين ينطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ و ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨، ٣ يوليو سنة ١٩٤٩، (بشأن بدل التفتيش لمهتسي مصلحة الري)، سواء كانوا من أعضاء مجلس إدارة الهيئة أو من المقبولين من ميزانية مصلحة الري إلى الهيئة أو من الذين يمتنون بالهيئة بدل التفتيش المقرر وفقًا للفئات المحددة بقرارات مجلس الوزراء سابقة الذكر، على أن يسرى على هذه البدلات التخفيض المقرر طبقًا للتشريعات الصادرة في هذا الشأن.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (١٦ مايو سنة ١٩٧٠).

جمال عبد الناصر